

كلمة السيد نزار بركة
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

بمناسبة افتتاح اللقاء التواصلي حول موضوع:

مبادرات المؤسسات الدستورية الوطنية بشأن قضايا المساواة
والمناصفة ببلادنا

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛
السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
السيد رئيس مؤسسة وسيط المملكة؛

حضرات السيدات والسادة؛

- يسعدني في البداية أن أرحب بكم برحاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأن أحيي المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مبادرته، وأن أثنى هذا التنسيق المشترك بين مؤسساتنا الأربع لتنظيم هذا اللقاء التواصلي للتعريف بما تقوم به من أعمال ومساعي في إطار الاختصاصات الدستورية المنوطة بكل منها، حول قضايا المساواة بين الجنسين، وتحقيق المناصفة لفائدة المرأة المغربية؛
- وهو موضوع، كما يعلم الجميع، يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمؤسساتنا، وباقي الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية، وكل الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والمجتمع المدني، والقوى الحية ببلادنا؛
- إن تنظيم هذا اللقاء اليوم له دلالاته ورمزيته الخاصة، لأنه يأتي في سياق التعبئة الإيجابية، القبلية والبعدية، التي تواكب عادةً احتفالنا جميعا باليوم العالمي للمرأة؛
- وهكذا تشرّفنا كمؤسسات بحضور والمشاركة في اللقاء الوطني الهام الذي نظمه الاتحاد الوطني لنساء المغرب بهذه المناسبة، تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم، رئيسة الاتحاد، حول موضوع "ثقافة اللاعنف تجاه النساء: رؤية استشرافية"؛
- وقبل أيام أعطى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله توجيهاته السامية لمعالجة إشكالية الإجهاض السري، في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والتخلي بفضائل الاجتهاد،

وبما يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي وتطلعاته، وبما يراعي وحدته وتماسكه وخصوصياته؛

- وفي الأسبوع الماضي، صادق مجلس الحكومة على مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، مع العمل على استكمال دراسته وإغنائه في إطار لجنة وزارية، وفي اتجاه الالتزام بمبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛

حضرات السيدات والسادة؛

- تُعتبر قضايا المرأة المغربية بمختلف أبعادها الحقوقية والتنموية، انشغالا أساسيا في صميم العمل الاستشاري الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمقاربة المندمجة والتشاركية التي يعتمدها في تقييم السياسات العمومية، لاسيما ما يتعلق منها بالتربية والتكوين والصحة والتنمية البشرية والولوج إلى الخدمات والحكامة والتنمية الاقتصادية والمستدامة... وغيرها؛

- دَلِكُمْ، أن الارتقاء بوضع المرأة المغربية وتعزيز المساواة ومحاربة كل أشكال التمييز بما فيها العنف والمعاملة السيئة التي تطوُّلها، تشكل هدفا أفقيا ضمن مرجعية المعايير والأهداف القمينة بإرساء ميثاق اجتماعي جديد يقوم على التوازن والتضامن؛

- وهي المرجعية التي بلورها المجلس ترصيذا للمكتسبات والمنجزات التي راكمتها بلادنا في هذا الصدد، وتفاعلا مع منظومة الحقوق والحريات الفردية والجماعية بمختلف أجيالها التي جاء بها دستور فاتح يوليوز 2011، والذي يُفردُ ثمانية عشر فصلا يخصّ حقوقاً محدّدة للنساء، وانسجاما كذلك مع التزامات المملكة المغربية بالمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة؛

- وقد شددت هذه المرجعية في محورها الثالث المتعلق بالإدماج وأشكال التضامن على مبدأ عدم التمييز والنهوض بالمساواة بين النساء والرجال. ويقتضي هذا المبدأ ملاءمة التشريع

والقوانين التنظيمية، وإطلاق برامج ملائمة للوقاية من التمييز، ومحاربة الصور النمطية عن النساء في المجتمع وفي أماكن العمل؛

● ومن ثمة، جِزَّصُ المجلس على استحضار هذا الترابط العضوي بين الحقوقي والقانوني والتنموي، في التقارير والآراء التي يدلي بها في هذا الشأن (والتي ستفضل السيدة حجبوها الزبير بعرض أهم خلاصاتها)، وذلك نظرا لما تطرحه إشكاليات إقرار المساواة والمناصفة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتوفير الحماية القانونية للمرأة، من تحديات وتداعيات على عدة مستويات؛ تمس مؤشرات النمو وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ومحاربة الفقر، والولوج العادل إلى فرص الشغل والارتقاء والرفاه المتاحة؛

● فأنى لأبي ميثاق اجتماعي أن يستقيم، وللتعاقدات المجتمعية الكبرى أن تبلُغَ مراميها المنشودة، ونصفُ المجتمع هش أو مقصي أو غير مؤهل أو عرضةٌ للعنف بمختلف أشكاله ومستوياته؛ وما يستلزمه ذلك من مساءلة لفعالية الحقوق، وإنفاذ القوانين، ودينامية الذكاء الجماعي لمؤسساتنا ومجموع الفاعلين والقوى الحية في المجتمع لتحريك النقاش العمومي، والسعي إلى تجاوز الأنماط السلبية في التفكير والسلوك، والاستعاضة عنها بقيم إيجابية وثقافة بديلة داعمة للإصلاح والنماء والتماسك؛

● فرغم أهمية الضمانات والمكتسبات والإصلاحات والجهود المبذولة، تبرُّزُ ما يمكن أن نسميها بـ "المفارقات العنيدة" التي تستدعي منا كمؤسسات دستورية، تضطلع بمهام يكمل بعضها البعض، الإسراع بالانكباب على هذه المفارقات بالتحليل والتفكيك والدراسة المعمقة، من أجل بلورة المسالك والتدابير الكفيلة بمعالجتها وتجاوزها، بما يُمكن المرأة المغربية من الاعتماد على الذات، ويقوي قدراتها للمشاركة والمبادرة والانخراط الكلي والفاعل في مختلف مناحي الحياة الخاصة والعامة؛ وبلادنا تسير بخطى ثابتة نحو تقوية بنائها الديمقراطي والمؤسساتي ومسارها التنموي؛

حضرات السيدات والسادة؛

● أكيد أن أشغال هذا اللقاء ستسلط المزيد من الضوء على تشخيص الإشكاليات المطروحة ومواصلة النقاش وتعميق الحوار، من أجل بلورة البدائل الناجعة والمناسبة، سواء على

مستوى دعم مسلسل اتخاذ القرار لتفعيل تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، والولوج المتساوي والمنصف إلى الحقوق بمختلف أجيالها (مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية) في تَلَازُمِها كحقوق شاملة غير قابلة للتجزئ والتصرف، كما جاء في الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس أيده الله إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي احتضنته بلادنا في شهر نونبر 2014؛

- وكذا، فيما يتعلق بتجديد الأفكار وتغيير العقليات وترسيخ ثقافة المساواة وعدم التمييز بين النساء والرجال، من خلال استهداف منابع التمييز والتمثيلات القائمة على الجنس، والقضاء عليها والوقاية منها، في مختلف أشكالها وتجلياتها؛ وهو مجهود أساسي يدعونا جميعا، كمؤسسات وطنية وفاعلين من مختلف الأطياف، إلى الانكباب عليه لكسب رهان التطور والتنمية المستدامة، و رهان الصعود الاقتصادي كذلك الذي تتطلع إليه بلادنا بنسائها ورجالها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.